مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

تعليلات الهاشمي في كتابه القواعد الأساسية على ضوء تعليلات ابن مالك في ألفيته

إقبال جفون محمد جفون د. حربية محمد أحمد

المستخلص

هذه الدراسة بعنوان تعليلات الهاشمي في كتابه القواعد الأساسية على ضوء تعليلات ابن مالك في ألفيته ، وهدفت الدراسة إلى توضيح الدور الذى يؤديه التعليل في إيضاح القاعدة النحوية لدى الهاشمي ، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي ، وخرجت بعدة نتائج من أهمها :

الهاشمي موسوعى التأليف فهو لم يتخذ ركناً واحداً في العربية بل ألف في الأفرع كلها .

الهاشمي من المعاصرين المعتدلين الذين لم يتعصبوا لرأي معين في تعليل الأحكام النحوية .

اتكأ في جميع تعليلاته على ابن مالك وشراح ألفيته .

كلمات مفتاحية : التوكيد البناء الافتقار المتأصل

Abstract

The title of this study is Alhashim's Reasonings of syntax grammar in his book (Alqawaed Alasasiya). The study taked Alhashim's reasonings in the pattern of Ibnmalik's reasonings in his book (Alalfiya). The study aimed to clear the role of reasonings interpretation of syntax grammar in Alhashimy methodology composition of his book (Alqawaed Alasasiya). The researchers used the descriptive methodology. The study attained to many results :

1. Study attained to many results Alhashimy use an encyclopedian in composition of his book that he wrote.
2. Alhashimy is the one of moderate contemporary grammerians in using reasoning.
3. Alhashimy depended in reasonings syntax grammars in Ibn malik and his interpretation's methodology in reasoning.

Keywords: Approach setting up confirmation

مقدمة:

سخر الله تعالى النحو لخدمة العربية فجعله وسيلة للحفاظ عليها ، فهو علم القواعد التي نقيس ونقّوم بها صحة الكلام ، حيث ضعفت السليقة اللغوية العربية أو كادت ، ولأن الكثيرين يعتقدون أنه مجال منعزل عن الأفكار المتجددة وأنه من الصعوبة بسبب العلة والتعليل ما يجعل الدارس يخشى ولوج أبوابه ؛ فكانت هذه الدراسة محأولة لعرض التعليل عند الهاشمي متلمس مواضع الصعوبه فيه وتزليلها.

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

مشكلة الدراسة :

تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال التالي : ما مدى فائدة استخدام السيد أحمد الهاشمي للتعليل في كتابة القواعد الأساسية .

أهمية الدراسة :

يرجى لهذه الدراسة أن تسهم في إثراء البحث في أصول النحو العربي وتسليط الضوء على مجهودات السيد أحمد الهاشمي في النحو العربي المعاصر .

أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية :

رصد تعليلات السيد أحمد الهاشمي .

توضيح الدور الذي يؤديه التعليل في إيضاح القاعدة لدى السيد أحمد الهاشمي .

بيان ما غمض من بعض القواعد من خلال التعليل لدى الهاشمي .

منهج البحث:

استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لموضوع الدراسة .

السيد أحمد الهاشمي

هو أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي ، أديب معلم ، مصري ولد في القاهرة سنة 1295هـ . 1878م ، ومع أن أحمد الهاشمي تلقى تعليمه في الأزهر وكانت صلته عميقة وأكيدة بين أساتذته ومدرسيه ، إلا أنه أختار سلك التعليم المدني فدرس العربية في العديد من مدارس القاهرة وأصبح مديراً بعد ذلك للعديد من المدارس كمدرسة الجمعية الإسلامية ومدرسة فؤاد الأول كما عيّن مراقباً لمدارس فكتوريا الإنجيلية ، (كحَّالة ، معجم المؤلفين ، ص 443) .

ولم تذكر لنا كتب التراجم شيئاً يذكر عن حياته العلمية ، إلا النذر اليسير ، مثلاً إنه كان أزهرياً ، وعمله التعليمي ، وإدارته لأكثر من مدرسة ، إلى أن عين مديراً لمدارس الملك فؤاد الأول ولى عهد مصر سابقاً تلقى تعليمه في الأزهر الشريف وأتصل ببعض شيوخ عصره ، وتتلمذ عليهم مثل : الشيخ محمد عبده ، والشيخ سليم البشري ، والشيخ حسونة النواوي ، والشيخ حمزة فتح الله المفتش الأول بوزارة المعارف العمومية (الهاشمي ، القواعد الأساسية للغة العربية ، ص5).

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

وأشهر مؤلفاته :

للهاشمي مؤلفات عدة في مختلف أفرع اللغة العربية ما بين النحو والصرف إلى الأدب وموسيقى الشعر والبلاغة ، ومن مؤلفاته :

1. جواهر الأدب في إنشاء و أدبيات لغة العرب :

صدر عن مكتبة المعارف ببيروت ثم طبع بعدها مراراً ، والكتاب ضخم يقارب عدد صفحاته ألفاً وهو كتاب يحوي نصوصاً تراثية شعرية ونثرية بالغ الهاشمي في تهذيبها ، وبذل مجهوداً في حسن ترتيبها ركز على الأدب العربي دون غيره .

2. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع :

صدر مراراً وعدد طبعاته لا تكاد تحصى ، تناول فيه علوم البلاغة الثلاثة : المعاني والبيان والبديع ، عرض الهاشمي هذه العلوم عرضاً شائقاً بسّط فيه المصطلحات وقرّبها من أفهام الطلبة والمتعلّمين ، وشرح معتاصها ، ورسّخ حدودها في أذهانهم معتمداً نهجاً في التأليف فريداً جمع فيه التنظير إلى التطبيق ، وقد حاز هذا الكتاب على إعجاب أدباء عصره وأساتذته الذين درس عليهم ، فأثنى على هذا الكتاب سعد زغلول باشا و محمد عبده الذي قال عن الكتاب : " وجدته كتاباً عظيماً وأسلوباً حكيماً ، يشهد لحضرة مؤلفه الفاضل بملاك الذوق السليم والعقل الحكيم " .

3. ميزان الذهب في صناعة شعر العرب :

صدر مؤخراً عن مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ، وكان قد طبع مراراً للطبعة الصادرة سنة 1989م ، تضمّن مباحث علمي العروض والقافية ، وهو كتاب تعليمي نحا فيه منحى الشواهد المحلولة والتطبيقات المتعدّدة ، قدّم مادته تقديماً سهلاً ذلّل فيه صعوبات العلمين وإن كان قد أسهب في ذكر التسميات المتعلّقة الزحافات والعلل ، ألحق به فنون الشعر المختلفة الملحقة بالبحور الستة عشر كلزوم مالا يلزم والتسميط ، والإجازة والتشطير ، والتخميس ، وأوزان الموشّح والدوبيت ، معرّجاً على أوزان الشعر العامي من زجل ، وموالیا ، وكان وكان ، والقوما ، وما إليها ، وهوأحد الكتب التعليمية التى جاءت مادّته سهلة مبسطه لطلبة العلم في هذا المجال ، لا يستطيع أحد فهم مادته إلا بوساطة أستاذ عالم بالعروض .

4. المفرد العلم في رسم القلم :

ذكر الهاشمي في مقدمة كتابه جواهر البلاغة ص(3) اسم هذا الكتاب على الوجه الآتي : المفرد العلم في باب النسب ، والتسمية هذه لا تتّفق مع مضمون الكتاب ؛ ولعله يشير إلى كتاب آخر يعالج موضوع الأنساب هو

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

هذا الكتاب المذكور في مقدمة جواهر البلاغة لأن المفرد العلم في رسم القلم يعالج موضوعاً آخر مختلفاً هو علم الخط و مايسمّى حديثاً بعلم الرسم أو الإملاء . ولعله بذلك يشير إلى كتاب له آخر بهذا الاسم .

طبع كتاب المفرد العلم في رسم القلم مراراً ؛ وأحدث طبعاته تلك التي أصدرتها المكتبة التجارية بمكة المكرّمة سنة 1997م ، هذه النسخة الصادرة عن دار القلم بيروت دون تحديد لنسة النّشر .

يقع الكتاب في ثمانية أبواب تحدّث فيها عن قواعد الكتابة بشكل جامع ودقيق ومعلّل ، ويتضمّن كل فصل منها عُدّة مباحث مفصلةً ومعززةً بأمثلة تراثية في غالبيتها ، يشكّل هذا القسم من الكتاب ما يُسمّى بقواعد الخط العربي (الإملاء) ، ولكون الكتاب تعليمياً فلقد أثبت فيه قرابة مائتي نصّ تطبيقي تصلح لأن تكون نصوص إملاء اختباري لتلامذة المدارس ، هذه النصوص مفيدة جداً تخدم الأهداف التربوية والسلوكية في آن واحد ، تنوعت بين النثر والشعر والقرآن والحديث ، والحكمة بالمثل السائر حتّى صار الكتاب معرضاً للفكر التعليمي الهادف إلى تخليص التلميذ من أخطاء الكتابة ومدّه بكثير من القيم الخلقية والاجتماعية والدينية وغيرها .

5. القواعد الأساسية للغة العربية :

وهو الكتاب الذي تناولته الدراسة لبيان تعليلات الهاشمي للقواعد النحوية وقد صدر مؤخراً عن المكتبة العصرية سنة 1998م بحلّة قشيبة ، وطباعة أنيقة وقد حقّقه الدكتور محمد قاسم .

جمع فيه الهاشمي أبواب علمي الصرف والنحو مهتدياً إلى أمثلة وشواهد وتطبيقات لم يسبق إليها ؛ فمادته مكثفة ، وتمريناته وافرة ، والإعراب النموذجي يذيّل كل باب من أبوابه ، (الهاشمي ، المفرد العلم في رسم القلم ، ص 6) .

نحا المؤلف فيه وهو أحمد الهاشمي " ، منحى ترتيب" الألفية" ،لأنها عند كافة العلماء مرضية، وشرح في أسفار النّحو النّظر ، وجاء منها بالمبتدأ والخبر، وجمع فيه لطائف "التّصريح " وتُحف" الأشموني" وتحقيقات "الصّبّان" ونُتَف "الخُضري" ودقائق " الرَّضي" وبدائع " المُغنى" ومع هذا كلّه جمع إلى غزارة المادّة سُهولة المأخذ وإلى جودة الترتيب دقة العبارة ، وظرف الإشارة ، وإلى كثرة التّمرينات حسن الاختيار ، لينتفع به المُبتدئون ، ولا يستغنى عنه المُنتهون.(الهاشمي ، القواعد الأساسية للغة العربية ، ص6) .

6. ذكر له مجموعة من الكتب الآخرى ، مثل :

(أسلوب الحكيم) مجموع مقالات و (السعادة الأبدية في الشريعة الإسلامية) و (مختار الأحاديث النبوية والحكم المحمدية من البخاري وكتب الحديث المعتبرة) و (السحر الحلال في الحكم والأمثال) . (الهاشمي ، المفرد العلم في رسم القلم ، ص7) .

توفي في القاهرة سنة "1943م" .(يوسف إليان ، معجم المطبوعات العربية والمعربة ، ص 1887 . 1888) .

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

ومن خلال استعراض بعض مؤلفاته يلاحظ أنه تجول في علوم اللغة كلها من أدب ونحو وصرف وبلاغة وموسيقى الشعر وغيرها فهو موسوعة لغوية أدبية لا يشق له غبار بين المهتمين باللغة العربية من المعاصرين .

نماذج من تعليلات الهاشمي :

ومن تعليلات الهاشمي في النحو من كتابه القواعد الأساسية :

الاسم المبني :

ذكر أن الأصل في الاسم أن يكون معرباً (ويسمى متمكناً) وذلك لتوارد المعانى المختلفه عليه بحسب مايقتضيه عامله من فاعلية ومفعولية وغيرهما ، فاحتاج إلى الإعراب لبيان هذه المعانى ، بخلاف الفعل والحرف لأنهما يلزمان موقعاً واحداً فلا يفتقر إلى الإعراب . ولكن الاسم يبنى على خلاف الأصل ويسمى غير متمكن ، وذلك متى أشبه الحرف شبهاً يخرجه عن وضعه ، ويقربه من الحرف الذى لا يستحق الإعراب ، فيبنى حملاً عليه .(الهاشمي ، القواعد الأساسية ، ص39) . فكون الأصل في الاسم أن يكون معرباً لا يسأل عنه أما وقد صار مبنياً فقد احتاج إلى تعليل .

والبناء في الحروف والأفعال أصلىٌ : وإعرابُ المُضارع الَّذي لم تتَّصل به نُونا التوكيد ولا نون النّسوة عارَضٌ ، والإعراب في الأسماء أصلىٌ ، وبناء بعضها عارضٌ ، ووجه أصالة البناء في الحروف والأفعال عدم توارُدُ المعانى المختلفة المحتاجة إلى تمييز بعضها من بعض بالإعراب كالفاعلية والمفعولية عليها ، ووجه أصالة الإعراب في الأسماء احتياجُها إلى ذلك التَّمييز ، لكن متى أشبه الاسم الحرف شبهاً قوياً يُقرِبّهُ منهُ بُنى مثلهُ ، والاسم لايُبنى إلا إذا أشبه الحرف شبهاً قوياً يُدنيه منهُ ، فعلةُ البناء منحصرةٌ عنده . في ثلاثة أنواع الأول : الشبه الوضعيُّ . وهو كونُ الاسم موضوعاً على حرف واحد كـ (تاء) الفاعل في نحو : (فهمت) ، فـ (التاء) شبيه بباء الجرّ ولامه ، وواو العطف وفائه من الحروف المفردة ، أو موضعاً على حرفين ثانيهما حرف لين كـ (نَا) في نحو : (فهمنْا) ف (نا) شبيهةٌ بنحو :(قد) و(بل) ومن الحروف الثنائيه ، لأن أصل الاسم يكون على ثلاثة أحرف إلى سبعة . فما جاء من الأسماء ناقصاً عن ثلاثة أحرف يكون لسبب من الأسباب، وإنما أعرب نحو (أب وأخ ويد ودم) ، من كل اسم بقى على حرفين بعد حذف أحد أصوله ، لضعف الشبه بكونه عارضاً ، فإن الأصل (أبو ، وأخو) ، ألخ وبهذا الشبه بنيت الضمائر لوجوده في أكثرها ، وحمل الباقي عليه ، وقيل بنيت لشبهها بالحروف في (الجمود) أى لا يتصرف فيها بتثنية ولا جمع . الثاني : الشبهة المعنويّ . وهو كون الاسم مُتضمّنًا معنى من معانى الُحروف (سواءٌ أُوضع لذلك المعنى حرف أم لا) فالذي وضع له حرف موجود كـ (متى) فإنها تستعمل شرطاً نحو : (متى تجتهد تنجح) ، فهى حينئذ شبيهة في المعنى بـ (إن) الشرطية ، وتستعمل أيضاً استفهاماً نحو : متى نصر الله ، وهى في تلك الحالة شبية في المعنى (بهمزة

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

الاستفهام) وانما أعربت (أى) الشرطية والاستفهامية لضعف الشبه فيهما بما عارضه من ملازمتهما للإضافة التى هى من خصائص الأسماء . وأنما اختص الخفض بالاسم ، والجزم بالفعل ، قصداً للتعادل ، فإن الجر ثقيل يجُبر خفة الاسم . والجزم خفيف يجبر ثقل الفعل . (الهاشمي ، القواعد الأساسيه ، ص30 . 32) . وفي ذلك قال ابن مالك :

والاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَيه مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

كالشَّبَهِ الوَضْعِيّ في اسْمَيْ جِئْتَنَا والمَعْنَوِيّ في مَتَى وَفِي هُنَا

و كَنَيابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بلا تَأَثُّرٍ وَكافْتِقَارٍ أُصِّلا (ابن عقيل ، ص28) .

فالهاشمي عد أنه لايوجد في الفعل البناء على الكسر ولا على الضم ، لثقلهما وثقل الفعل لدلالته على الحدث والزمان معاً . والذى لم يوضع له حرف كلفظة (هنا) فإنّها متضمنة لمعنى الإشارة وهذا المعنى لم توضع العرب له حرفا موجوداً ، مع أنه من المعانى التى من حقها أن تؤتى بالحروف ، كالخطاب . والتنبيه . المفهومين من كاف الخطاب وها التنبيه ، وإنما أُعرب هذان وهاتان مع تضمنها لمعنى الإشارة لضعف الشبه بما عارضه من التثنية التى هى من خصائص الأسماء . هذا رأى من يرى إعرابهما . (فبنيت أسماء الأشارة لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً). الثالث : الشبه الاستعمالى . وهو لزوم الاسم طريقة من طرائق الحروف : كان ينوب عن الفعل في معناه وعمله ، ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه بخلاف المصدر النائب عن فعله نحو : فهما الدرس . فإنه نائب عن أفهم فتدخل عليه العوامل فتؤثر فيه فتقول : سرنى فهم الدرس (فهذا المصدر تأثر بالعوامل فأعرب لعدم مشابهته الحرف). " و حينئذ يكون الاسم عاملاً غير معمول كالحرف " وذلك . كاسماء الأفعال نحو : هيهات ، وأوه ، صه (ومثلها أسماء الأصوات فهي كأحرف التنبيه والاستفهام لا تعمل في غيرها ولا يعمل غيرها فيها) ، فأنها نائبة عن بعد وتوجّع ، واسكت ، ولايصحّ أن يدخل غعليها شيء من العوامل فتتأثر به ، فأشبهتْ (ليت ولعل) النائبين عن أتمنَّى . وأترجَّى وتلك لا يدخل عليها عامل فهي بذلك كالحرف . أو كأن يفتقر الاسم افتقاراً متصلاً إلى جملة تذكر بعده لبيان معناه وذلك . كإذ ، وإذا ، وحيث ، من الظروف . كالذى والَّتى ، وغيرهما من الموصولات ، فالظروف السابقة ملازمة للإضافة إلى الجمل ، ألا ترى أنك تقول : قدمتُ إذ : فلا تتم معنى إذ : حتى تقول : جاء الامير ، مثلاً . (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص32).

في حين نجد أبن مالك يعلل لذلك : الأصل في الأسماء الإعراب والأصل في الأفعال البناء ، والمعرب خلاف المبنى ، والمبنى ما أشبه الحرف والمعرب ما لم يشبه الحرف ، ولكن قد تبنى الأسماء . فعلةُ البناء منحصرةٌ عنده . في شَبَه الحرف ، ثم نوَّع ابن مالك وجوه الشبه، حيث جعل البناء منحصراً في شَبَه الحرف أو ماتضمن

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

معناه ، فالأول : شَبهٌ له في الوضع ، كأن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد ، كالتاء في (ضربتُ)، أو على حرفين كـ (نا) في (أكرمنا) ، وإلى ذلك أشار بقوله: (في اسمَيْ جئتنا) فالتاء في جئتنا اسم ؛ لأنه فاعل ، وهو مبنى ؛ لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد ، وكذلك (نا) اسمٌ ؛ لأنها مفعول ، وهو مبنى ؛ لشبه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين . والثاني : شبه الاسم له في المعنى ، وهو قسمان : أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً ، والثاني ما أشبه حرفاً غير موجود ؛ فمثال الأول (متى) فإنها مبنيه لشبهها الحرف في المعنى ؛ فإنها تُستعمل للاستفهام ، نحو: (متى تقُومُ ؟) وللشرط ، نحو (متى تقُمْ أقُمْ) وفي الحالتين هي مُشبهة لحرف موجود ؛ لأنها في الاستفهام كالهمزة ، وفي الشرط ك (إنْ) ، ومثال والثاني (هُنا) فإنها مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغي أن يُوضع فلم يُضعْ . وذلك لأن الإشارة معنى من المعانى ؛ فحقها أن يُوضع لها حرف يدلُ عليها ،كما وضعوا للنفي (ما) وللنهى (لا) وللتمنى (ليتَ) وللترجى (لعل) ونحو ذلك ؛ فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً . الثالث : شبهُ له في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل ، وذلك كأسماء الأفعال ، نحو : (دراك زيداً) (فدراك) : مبنى ؛ لشبهه بالحرف في كونه يعملُ فيه غيرهُ ، كما أن الحرف كذلك . واحترز بقوله : (بلا تأثر) عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل ، نحو :(ضرباً زيداً) فإنه نائب مناب(اضربْ) وليس بمبنى ؛ لتأثُره بالعامل ، فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف (دراك) فإنه وإن كان نائباً عن (أدركْ) فليس متأثراً بالعامل . (ابن عقيل ، ص 31 . 33) وحاصلُ ما ذكره أن المصدر الموضوع موضع الفعل وأسماء الأفعال اشتركا في النيابه مناب الفعل ، لكن المصدر متأثر بالعامل ؛ فأعرب لعدم مشابهته الحرف ، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل ؛ فبُنيت لمشابهتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغيرُ متأثرة به . وهذا الذي ذكره ابن مالك مبنى على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب . والرابع : شبهُ الحرف في الافتقار اللازم ، وإليه أشار بقوله : (وكافتقار أُصِلا) وذلك كالأسماء الموصولة ، نحو(الذي) فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة ؛ فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار ، فبُنيت . وحاصله أن البناء يكون في ستة أبواب : المضمرات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، وأسماء الموصولة .(ابن عقيل ، ص 33 . 34) ، فابن مالك يعلل لبناء الأسماء دون الأفعال بأنها تشبه الحرف والحرف مبنى وماشابه المبنى يكون مبنياً ، وحدد مواضع الشبه بين الاسم والحرف وحصر البناء للأسماء في ستة أبواب ، ثم عدد تلك الأبواب.

كما ذكر أن الألف واللام لا توصل إلا بالصفة الصريحة ، ويقصد بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو : (الضارب) ، واسم المفعول نحو : (المضروب) ، والصفة المشبهة نحو : (الحسن الوجه) فخرج نحو : (القرشي ، والأفضل) وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفه المشبهة موصولة خلاف ، فاضطرب

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

القولفيها مرة على أنها موصولة ومرة منع ذلك . وقد شذ وصلُ الألف واللام بالفعل المضارع ، وأشار إليه بقوله:

(وكونها بمعرب الأفعال قلَّ) ، ومنه قوله :

ما أنت بالحكم التُّرضى حكومتُه *** ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل (ابن عقيل ، ص156 . 158) .

ومن تعليلات الهاشمي في الموصولات " افتقار الموصولات إلى " صلة " متاخرة عنها "

وقد توصول (ال) الموصولة بالمضارع نادراً لغير ضرورة كقوله (ما أنت بالحكم الترضى حكومتُهُ) وتكون (ال)علامة للاسم إذا لم تكن من بنية الكلمة نحو : الرجل ، أما إذا كانت من بنيتها فلا تكون علامة له ، نحو: ألقى إلقاء . (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص17) .

وابن مالك أوردها شاهداً على (ال) الموصولة المتصلة بالفعل المضارع شذوذاً .

ما أنت بالحكم التُّرضى حكومتُه *** ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

إذن يعلل ابن مالك لدخول (أل) على الفعل المضارع بأنها أتت شذوذا ، وجوز اختيار ذلك بدليل دخولها على الجملة الاسمية . (ابن عقيل ، ص156 . 158) .

ومن تعليلات الهاشمي في المثنى :

نجده يعلل لإلحاق المثنى النون بقوله : إنما ألحقت النون المثنى للتعويض عما فاته من الإعراب بالحركات من دخول التنوين عليه . وكذلك يعلل وإنما كسرت نونه جرياً على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وتحذف عند الإضافة دون غيرها لأنها عوض عن التنوين ، وهو يحذف أيضاً عند الإضافة . إلا أن النون لاتحذف مع(ال)، والتنوين يحذف معها ، ذلك للتنبيه على أنها عوض عن الحركة أيضاً وهى لا تحذف مع(أل) ، ويوضح ذلك بعلة التنبية .

وإنما أعرب المثنى بالحروف وعلل ذلك بأنّ التثنية كثيرة الدوران في الكلام ، فاقتضت أمرين تناسبهما ، وهما خفة العلامة الدَّالة على التثنية وهي الألف ، وترك الإخلال بظهور الإعراب ، احترازاً من تكثير الإلتباس في الكلام ، وإنما أعربوا (كلا وكلتا) تارة بالحروف وتارة بالحركات معللاً ذلك لأن معناهما مثنى ولفظهما مفرد ، فراعوا فيهما جانب المعنى فأعربوهما بالحروف كالمثنى ، وراعوا جانب اللفظ فأعربوهما بالحركات كالمفرد ، وإنما أعربوا (كلا وكلتا) بالحروف مع الضمير ، تعليلاً لأن الضمير فرع الظاهر والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات فأعربوهما كذلك للمناسبة بين الطرفين . (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص58) .

في حين أن ابن مالك يقول في المثنى :

بالألف ارفع المُثنَّى ، وكلاَ إذا بمضمر مضافاً وُصلاَ

كلتا كذاك ، اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

وتخلف الياءُ في جميعها الألفْ جرّاً ونصباً بعد فتح قد أُلف

واما ابن مالك يعرب المثنى بالحروف (لفظ دال على اثنين) ، بزيادة في آخره صالح للتجريد ، وعطف مثله عليه) لفظ دال على اثنين نحو " الزيدان " ، والالفاظ الموضوعة لاثنين نحو : " شفع " وخرج بقوله " صالح للتجريد " نحو : " اثنان " فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه ؛ فلا تقل " اثن " وعطف مثله عليه " ماصلح للتجريد ، وعطف غيرة عليه ، كالقمرين ؛ فإنه صالح للتجريد ، فتقول : قمر ، ولكن بعطف عليه مغايرة لا مثله نحو قمر وشمس وهو المقصود بقولهم : " القمرين " واشار ابن مالك إلى أن المثنى يرفع بالألف ، وكذلك شبه المثنى ، وهو كل ما لا يصدق عليه حدّ المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها ، فهو ملحق بالمثنى ؛ فكلا وكلتا وا ثنان واثنتان ملحقة بالمثنى لانها لا يصدق عليها حدّ المثنى ، ولكن لا يلحق كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أضيفتا إلى ظاهر كانا بالألف رفعاً ونصباً وجراً نحو : " جاءنى كلا الرجلين ، وكلتا المرأتين ، ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، وممرت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين " ؛ لذلك قال ابن مالك وكلا إذا بمضمر مضافاً وصلا " نجدعند ابن مالك المثني والملحق به يكونان بالألف رفعاً والياء نصباً وجراً وهذا مشهور عند لغة العرب ،، ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقاً : رفعاً ، ونصباً ، جراً ؛ فيقول :" جاء الزيدان كلاهما ، ورأيت الزيدان كلاهما ، ومررت بالزيدان كلاهما " .

وكذلك يقول ابن ملك إن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناهما معنى المثنى فكان لهما شبهان شبه بالمفرد من جهة اللفظ وشبه بالمثنى من جهة المعنى فأخذا حكم المفرد تارة وحكم المثنى تارة أخرى ، ليكون لكل شبه حظ في الإعراب ، ومن العرب من يعاملهما معاملة المقصور في حال ، يغلب جانب اللفظ ، وعليه جاء قول الشاعر :

نعم الفتى عمدت إليه مطيَّتى في حين جدَّ بناَا المَسيرُ كلانا

محل الشاهد في قوله : " كلانا " فإنه توكيد للضمير المجرور محلاً بالباء في قوله " بنا " وهو مع ذلك مضاف إلى الضمير ، وقد جاء به بالألف في حالة الجر . (ابن عقيل ، ص55 . 59) .

ومن تعليلات الهاشمي في الاسم المعرب بالحروف (الأسماء الستة) :

الأسماء الستة : هي أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وفوك ، وذو مال ، وهنوك . وهى ترفع بالواو نيابة عن الضمة، نحو (حضر أخوك)، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة ، نحو : (عَظم أباك) ، وتجر بالياء نيابةً عن الكسرة . نحو :(تَفاَهمْ مع حَميك) ولا تعرب الأسماء الستة هذا الإعراب إلا بشروط ، وهذه الشروط منها مايشترط فى كلّها ، ومنها مايشترط في بعضها ، فأما الشّروط الّتى تشترط في كلها فأربعة شروط :

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

الأول : أن تكون مفردة . فلو ثنيت أُعربت إعراب المثنى فتقول ، أبواك ربيّاك . وتأدّب في حضرة أبويك ، ولو جمعت جمع مذكر سالماً أعربت إعرابه فتقول : هؤلاء أبون وأخون ، ورأيت أبين وأخين وهكذا ، ولو جمعت جمع تكسير أعربت أيضاً إعرابه بالحركات الظاهرة في آخره كقوله تعالى : إِنَّمَاالْمُؤْمِنُونَإِخْوَةٌفَأَصْلِحُوابَيْنَأَخَوَيْكُمْ ۚ وَاتَّقُواااللَّهَلَعَلَّكُمْتُرْحَمُونَ (10) [الحجرات] ، فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴿١٠٣﴾ [ال عمران]

الثاني : أن تكون مكبرة . فلو صغرت أُعربت بالحركات الظاهرة فتقول : (هذا أُبَيٌّ) ، و(رأيت أُبَيًّا)، و(مررتُ بأُبَيّ) .

الثالث : مضافة . فلو قطعت عن الإضافة أعربت أيضاً بالحركات الظاهرة ، نحو : وله أخٌ أو أُختٌ ، وإن له أخاً وبنات الأخ .

الرابع : تكون إضافتها لغير ياء المتكلم . فلو أضيفت إلى ياء المتكلّم تعرب بحركات مقدرة على ماقبل الياء ، ويكون منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة المناسبة لياء المتكلم نحو : اخترمت أَبى . وأخى الأكبر

إذن الهاشمي علل لإعراب (فوك) إعراب الأسماء الستة بخلوها من الميم فكلمة فم لا تعرب إعراب الاسماء الستة إلا إذا خذفت منها الميم وصارت (ف) والحقت بها الواو فصارت فو . (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص58 . 60).

وأما الشروط التى تختص ببعضها دون بعض . ففى الألفاظ الآتية :

كلمة (فوك) لاتعرب إعراب الأسماء الستة إلا بشرط واحد : وهو (خلو آخرها من الميم) فلو اتصلت بها الميم أعربت بالحركات الظاهرة ، فتقول : نظرت إلى فم حسن .

كلمة (ذو) لاتعرب إعراب الأسماء الستة إلا بشرطين :

أولاً : أن تكون (ذُو) بمعنى صاحب ، فإن لم تكن بهذا المعنى بأن كانت موصولة فهى مبنية نحو : جاء ذو قام .

ثانياً: أن تكون الذي تضاف إليه (اسم جنس ظاهراً غير وصف) نحو : " ذوا العقل يشقى في النعيم بعقله وأخو الجهالة في الشقاوة ينعم "

كلمة (الهنُ) الأفصحُ فيها النّقص (أى حذف لا مها) وإعرابُها بالحركات الظاهرة على النون (وقيل فيها الاتمام وإعربها بالحرف) نحو ظهر هنوك . واستر هناك . وانظر إلى هنيك .والخلاصة : أنه يجوز (فى الأب والأخ والحم) ثلاثة أعاريب :

الإعراب بالحروف فتقول : هذا أبوك ، ورأيت أباك ، ومررت بأبيك .

الإعرابُ مقصورٌ على الألف في الأحوال الثلاثة : فتقول : هذا أباك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك .

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

الإعراب بالحركات الظاهرة " محذوفة الأواخر " في الأحوال الثلاثة فتقول هذا أبك ، ورأيت أبك ، مررت بأبك . (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص60 . 61)

أما عند ابن مالك في إعراب (ذو) فاشترط إبانتها للصحبة وإعراب (فو) بإعراب الأسماء الستة أن تحذف منها الميم بدل فم يصير فاه حيث قال :

وذو إن صحبة أبانا والفم حيث الميم بانا

ومن تعليلات الهاشمي في اسم الإشارة :

اسم الإشارة : مايدل على شيء معين مع إشارة إليه حسيّة ، أو معنويّة ، نحو هذا تلميذ وتلك تلميذة ، وهذا رأى صواب وألفاظه هى : ذا . للمفرد المُذكر ، مثل : طالع ذا الكتاب ، ذان . رفعاً : وزين : نصباً وجراً " مُخفّفةً نُونُهما . أو مُشدّدةً " للمُثنّى المذكر . تا ، تى ، ته ، ذى ، ذه ، " للمفردة المؤنثة " ، تان رفعاً " وتين " نصباً وجراً " مُخفّفه نونهما . أو مُشدّدة " للمثنى المؤنث . ويتصل بألفاظ الإشارة السّابقة . ثلاثة أحرف :

ها التنبيه ، وكافُ الخطاب ، واللاَّم . فألفاظ الإشارة المجرّدة من " الكاف واللاّم " تكون للمشار إليه (القريب) نحو ذا ، أو هذا ، وذى ، أو هذى ، وهذان ، وهاتان .

وألفاظ الإشارة المتصلة " بالكاف " تكون للمشار إليه (المتوسّط) نحو : ذال ، أو هذاك ، وتيك ، أو هاتيك . ألخ .

وألفاظ الإشارة المقرؤنة " باللاّم " مع الكاف " فقط ، أو المشدّدة النون في المثنى تكون (للبعيد) نحو : ذلك ، وتالك ، وتلك ، و أولالك ، وذانك . وتانّك (بتشديد نونهما في المثنى) ، لا تجمع الثلاثة دفعة واحدة لكراه كثرة الزوائد ، ولا تجمع ها التنبيه مع اللام ، ونجد الهاشمي يعلل لعدم المناسبة بينهما ، لأن اللام تشعر بالبعد ، وها التنبيه تشعر بالقرب ، فيكون فيه جمع بين الأضداد التى تتعارض فتتساقط . (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص83 . 84)

اما ابن ماك في اسم الإشارة : يشار إلى الجمع . مذكراً كان أو مؤنثاً . بـ " أُولى " ولهذا قال ابن مالك "أشر لجمع مطلقاً " ويعني هذا أنه يشار بها إلى العقلاء وغيرهم ، وهو كذلك ، ولكن الأكثر استعمالُها في العاقل ، ووردت لغير العاقل في قوله : ذُمَّ الَمَازل بَعْدَ مَنْزِلَة اللِّوَى وَاْلعَش بعْدَ أُلئك الأيَّام

فقوله " أولئك " حيث أشار به إلى غير العقلاء ، وهى " الأيام" ومثله في ذلك قول الله تعالى : " إن السمع والبصر والفواد كل أولئك كان عنه مسئولاً " ومما خطر على أن ابن هشام يجد أن هذه الرواية صحيحه في بيت الشاهد :

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

" والعيش بعد أولئك الأقوام " وهذه هي رواية النقايض بين جرير والفرزدق وعلى ذلك لا يكون في البيت شاهد لأن الأقوام عقلاء والخطب في ذلك سهل ؛ لأن الآية الكريمة التى تلوناها كافية أعظم الكفاية للاستشهاد بها على جواز الأشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء . ونجد من تعليلاته أيضا يشير للبعيد بالكاف وحدها فتقول : " ذاك" أو الكاف واللام نحو :" ذلك " . فإن تقدم حرف التنبيه الذى هو " ها " على اسم الإشارة أتيت بالكاف وحدها ؛ فتقول : " هذاك " إذا كان اسم الأشارة لمثنى أو لجمع فإن ابن مالك يرى أنه لا يجوز أن يؤتى بالكاف مع حرف التنبيه ، وعليه قوله :

رَأَيْتُ بنِي غبْرَءَ لا يُنْكرونني ولاَ أَهْلُ هذَاك الطِّرَافِ الْممَدَّدِ

قوله : " هذاك" حيث جاء بـ " ها " التنبيه مع الكاف وحدها ، ولم يجئ باللام ، اجتمعت ها التنبيه مع كاف الخطاب وكان بينهما اسم إشارة للمفرد . (ابن عقيل ص 132 .135) .

من تعليلات الهاشمي في الفاعل :

امتناع تأنيث العامل في ثلاثة مواضع :

يمتنع التأنيث إذا كان الفاعل مفصولاً بإلاّ ، نحو : ماحضر إلاّ سُعادُ أو كان مؤنثاً لفظاً ، مذكراً معنًى ، طلحة ، أو كان جمع مذكر سالماً . الأصل في الفاعل أن يلي الفعل مُتصلاً به فيقدّم وجوباً على المفعول به . إذن في ألأصل أن يؤنث الفعل مع الفاعل ولا يخرج عن هذه القاعدة إلا لعلة أو سبب .

يتقدم المفعول على الفاعل وجوباً في ثلاثة مواضع :

في الأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول ولا يتقدم المفعول إلا لعلة وضحها الهاشمي في : أولاً: إذا كان الفاعل محصوراً بإنما ، نحو : إنما هذّب الناس الدّينُ القويمُ . أو محصوراً بإلا ، نحو : ماهذّب الناس إلاَّ الدّينُ القويمُ . ثانياً : إذا كان المفعولُ ضميراً متّصلاً ، والفاعل اسماً ظاهراً نحو : كافأنى الأميرُ . ثالثاً : إذا اتّصلب بالفاعل ضميرٌ يعودُ إلى المفعول ، نحو : كافأ التلميذ معلمه ، ونحو : كلّم عليًّا صاحبهُ . ويقدم المفعول على الفاعل جوازاً عند وجود قرينة (معنوية) نحو : فهم المعنى موسى ، وأضنت سعدى الُحمَّى ، أو قرينة لفظية ، نحو : ضرب أخاك الأميرُ . غير أنّ حفظ التّرتيب أولى.

يقدم المفعول على الفعل والفاعل وجوباً في ثلاثة مواضع : المفعول في الأصل يتأخر عن الفعل والفاعل ولكن قد يتقدم وجوباً لعلة محددة وضحها الهاشمي في :

الأول : إذا كان للمفعول صدر الكلام ، نحو : فأىَّ آيات الله تُنكرون ، ونحو : من رأيت ؟ وكم كتاباً قرأت ؟ الثانى : إذا كان المفعول به ضميراً منفصلاً مراداً به التّخصيص نحو : إياك نعبدُ وإياك نستعينُ . الثالث : إذا وقع فعلُ المفعول به بعد فاء الجزاء ، وليس للفعل مفعول آخرُ مقدَّمٌ ، نحو : وربك فكبّر ، نحو : فأمَّا اليتيم فلا

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

تقهر . . (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص102 . 103) . ولم يختلف تعليل الهاشمي عن تعليلات ابن مالك في شيء .

ومن تعليلات الهاشمي في الافعال الناقصة :

في امتيازات كان : تختص (كان) من سائر أخواتها بأمور منها :

أولاً : تحذف جوازاً مع اسمها بعد " أنْ و لو " الشَّرطيتين للتّخفيف نحو : " سر مُسرعاً إنْ راكباً وإنْ ماشياً " ، ونحو " التمس ولو خاتماً من حديد " والتقدير في الأول " إن كنت مسرعاً وإن كنت ماشياً " وفي الثاني " ولو كان ماتلتمسه خاتماً " .

ثانياً : قد تحذف وحدها وجوباً ويبقى اسمها وخبرها ويعوضّ عنها (بما) الزائدة ، نحو : " أما أنت سامعاً أتكلمُ " والأصل : " لأن كنت سامعاً أتكلمُ " فحذفت لا التعليل ثم حذفت كان للتخفيف وعوّض عنها بما الزائدة ، وبعد حذفها انفصل الضمير الذى هو اسم كان لعدم استقلاله متصلاً ، ثم أُدغمت نون (أنْ) في ميم (ما) فصارت " أمّا أنت " وذلك مُطّردٌ بعد (أنْ) المصدرية الواقعة في موقع المفعول لأجله ويكثر ذلك : في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بآخر . . (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص123) . إذن الهاشمي يعلل لانفصال ضمير خبراسم كان بعدم استقلاله متصلاً ، وحذف كان للتخفيف .

ومن تعليلات الهاشمي في افعال المقاربة :

أنما كان الغالب والكثير تجرد (كاد) من (أن) لأن (كاد) موضوعة لمقاربة الفعل (وأن) موضوعة لتدل على تراخيه ووقوعه في المستقبل . فيحصل في الكلام ضرب من التناقص ، ولذلك جاءت عدة أمثال في (كاد) خالية من (أن) فقالوا : كاد العروس يكون ملكاً ، وكاد الحريص يكون عبداً ، وكاد الفقر يكون كفراً ، وكاد البخيل يكون كلباً .

وإنما الغالب والكثير اقتران (عسى) بأن ، ويعلل الهاشمي لذلك لأن عسى وضعت للتوقع الذى يدل على وضع (أن) على مثله ، فوقوعها بعدها يفيد تأكيد المعنى ، ويزيده فضل تحقيق .

وأعلم أنه إذا كان الخبر مقترناً " بأن " نحو " عسى الله أن يرحمنا " فليس المضارع نفسه هو الخبر ، بل المصدر المؤول من الفعل بأن ، ويكون التقدير " عسى الله ذا رحمة لنا " غير أنه لا يجوز التصريح بهذا الخبر علله الهاشمي لأن خبرها لا يكون في اللفظ اسماً ، وإن كان الخبر غير مقترن " بأن " كان الخبر نفس الجملة .

أنه يجوز فتح السين وكسرها في " عسى " عند إسنادها لضمير رفع متحرك نحو {فَهَل عَسَيتُم إِ ن تَوليتُم } (سورة محمد :الآية 22 :] والفتح أجود .

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

إن ما ذكرناه هو الأفصح وهو لغة أهل الحجاز ، ثم إنه إذا اتصل بعسى ضمير نصب فقد يجعل نائباً عن ضمير الرفع ، وتبقى عسى على عملها من رفع الاسم ، ونصب الخبر كقول الشاعر :

نظرنا الخيل مقبلة فقلنا عساهم ثائرين بمن أُصيبا

وقد تعتبر حرفاً بمعنى (لعل) فتعمل عملها من نصب الاسم ورفع الخبر وهكذا ، عسى الصّفاء أن يدوم . (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص131)

عسى الكربُ الذى أمسيتُ فيه يكون وراءهُ فرجٌ قريبُ ونجد الهاشمي يوح موضع تعليله في " يكون وراءه فرج ... " هذا تعليل لأن خبر عسى غير مقترن بأن (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص132 . 133) .

ونجدها عند ابن مالك كلها أفعال إلا (عسى) قيل فعل ، وقيل حرف ، ولا خلاف في أنها أفعال إلا (عسى) . فنقل عن ثعلب أنها حرف ، ونسب أيضاً إلى ابن السراج والصحيحُ أنها فعلٌ ؛ بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها ، نحو: (عسيتُ وعَسَيْتَ ، وعسيتُما ، وعسيتُم ، وعسيتُنَّ) . (ابن عقيل ، ص 322 . 323) فهو يعلل لكون (عسى) فعلا بدخول تاء الفاعل وأخواتها عليها وإلا ظلت حرفاً كما زعم ابن السراج وثعلب .

عسى الكربُ الذى أمسيتُ فيه يكون وراءهُ فرجٌ قريبُ

ونجده عند ابن مالك أيضاً يوضح موضع تعليله حيث نجد قوله " يكون وراءه . ألخ " حيث وقع خبر " عسى " فعلاً مضارعاً مجرداً من "أن " المصدرية ، وذلك قليل .(ابن عقيل ، ص328) .

تعليلات الهاشمي في الأحرف المشبهة بليس:

هي أحرف نفى ، تعمل عملها ، تنصب الاول اسما لها وترفع الثاني خبراً لها ، وتؤدي معناها : وهي : " ماَ ، ولاَ ، ولات ، وإنْ "

الأصل في خبر هذه الأحرف أن يكون مؤخراً عن اسمها ،" يتقدم بعلة " مالم يكن ظرفاً أو مجروراً بالحرف فيجوز تقدّمه على اسمها إذا كان اسمها معرفةً نحو : " إن في الدّار سليماً " .

ويجب تقديم الخبر أيضاً : إذا كان اسمها نكرةً لا مُسوغ لها ، نحو : { إنَّ مَعَ العسر يسرا (6)} سورة الشرح : الآية 6] .

ويجب تقديم الخبر أيضاً : إذا كان ظرفاً أو مجروراً بالحرف في موضعين : أولّهما : إذا لزم من تاخيره عودُ الضمّير على متأخر لفظاً ورتبةً نحو : " إن في الدّار صاحبها " ولعل في المدينة واليها .

ثانهما : إذا كان الاسم مقُترناً بلام التأكيد ، نحو : {إِ ن فِي ذَ لِك لعِبْرة لِمنْ يخْشئ} النازعات - الآية26

ولام التأكيد (وتسمى لام الابتداء) تدخل على أربعة أشياء :

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

على اسم إنّ (مكسورة الهمزة فقط) ، وعلى خبرها ، وعلى معمولها ، وعلى ضمير الفصل ، فتدخل على اسمها بشرط أن يتقدّمه ظرفٌ أو مجرورٌ متعلقان بخبرها ، نحو : إن من البيان لسحراً .

وتدخل على خبرها بشرط : كونه موخراً مُثبتاً غير فعل ماض نحو :{ إِنَّ رَب ى لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ } سورة ابراهيم الآية ٣٩ ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُق عَظِيم ﴾ سورة القلم - الآية 4 فإن قُرن الماضى(بقد) دخلت عليه اللاّمُ معللا ذلك لشبه الماضى المقرون (بقد) بالمضارع ، لقرب زمانه من الحال . نحو : إنّ سليما لقد قام . ويجوز قليلاً دخولها على الماضى الجامد لعلة لشبهه بالاسم ، نحو إنّ خليلاً لنعم الرجلُ ، و تدخل هذه اللام أيضاً على (ضمير الفصل أو العماد) نحو : (إِ نَّ هَـٰذَا لَّهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحقّ) (62 ال عمران) ، وإن الحقَّ لهو المتّبع ، وكان حقُّ هذه اللّام أن تدخل على أولَّ الكلام لأنَّ لها الصدّرَ ، لكن لّما كانت (اللّام) للتأكيد و (إن) للتأكيد أيضاً كرهُوا الجمع بين الحرفين ، فاستحسنوا الفصل بينهما بلام الابتداء . (العلة اكراهة) .

وإذا لحقت " ما " الزّائدةُ . الأحرف المشبهة بالأفعال كفتها عن العمل ولذلك تسمى " ما " الكافّة ، نحو : أَنَّمَا إِلَهُكُ م إِلَه وَاحِد « الكهف « الآية {110 } ، وإذا لم تكن ما الواقعة بعد هذه الأحرف زائدة بل كانت اسماً موصولاًنحو : " إن ما عند الله باق " أو حرفاً مصدرياً نحو : " إن ماصبرت جميل " أى إن صبرك جميل ، فلا تكفها عن العمل بل تبقى ناصبة الاسم وهو الاسم الموصول في الأول ، والمصدر المسبوك من " ما " وما بعدها في الثانى ، ورافعة الخبر في الموضعين وتكتب حينئذّ " ما " منفصلة بخلاف " ما " الكافة فإنها تكتب متصلة . (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص134 . 139) .

من تعليلات الهاشمي في الحال :

والأصل في الحال أن تكون (صفة منتقلة) ، نكرة مشتقة نحو : " جاء الصديقُ باسماً " وعاد القائدُ من الحرب ظافراً ، وقد تأتى الحال (صفة ثابتة) لا منتقلة ، نحو : {وخُلِ ق الْ ِنْسانُ ضعِيفا } [النساء] 28 :

والأصل في الحال أن يكون معرفة ولكن يأتى (نكرة) علل الهاشمي ذلك بمسوغات ترجع إلى ثلاثة أمور :

أن تكون النكرة عامة بتقدمُ نفى ، أو استفهام نحو : (ما في المدرسة من تلميذ متُكاسلاً) وهل جاءك أحدٌ راكباً؟

أن تخصص النكرة بوصف . أو إضافة . أو نحوهما : نحو : (جاءنى رجلُ فنٌّ مُباحثاً ، وزارنى صديقٌ حميم مُسلَّمًا .

أن تتقدم الحالُ على صاحبها وهو نكرةٌ مخضةٌ : نحو :(جاءنى مُسرعاً رسُولٌ)(الهاشمي ، مرجع سابق ، 193).

والأصلُ في الحال أن تتأخر عن صاحبها ، وعلى أنها قد تتقدم عليه (جوازاً) نحو : " حا رًا لا تأكل الطَّعام" ، وقد تتقدم عليه (وجوباً) وقد تتأخر عنه وجُوباً .

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

يوضح الهاشمي علة تتقدم الحال عن صاحبها وجوباً في ثلاثة مواضع :

إذا كان صاحبها نكرة غير مستوفية الشروط نحو : " جاء مسرعاً رسول "

إذا كان صاحبها محصوراً ، نحو : " ما جاء ماشياً إلاّ سليمٌ "

إذا كان صاحبها مُضافاً إلى ضمير ما يُلابسها ، نحو : " وقف يخطبُ في التَّلاميذ معُلّمهم "

والأصل في الحال : أن تؤخر عن عاملها ، ويجوز تقدُّمها عليه بشرط أن يكون (فعلاً متصرفاً) ، نحو : " راكباً جاء سليمٌ " أو صفة تشبهُ الفعل المتصرفَّ ، نحو " مُسرعاً سليمٌ منطلقٌ " . . (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص191 . 194) .

بينما يورد لنا الهاشمي علة وتتقدم الحال على عاملها وجوباً : في ثلاثة مواضع :

إذا كان لها صدر الكلام ، نحو : " كيف أضعت الفُرصة " .

إذا كان العامل فيها اسم تفضيل عاملاً في حالتين ، فضل صاحب إحداهما على صاخب الأخرى ، نحو " سليم راجلاً أسرع من خليل راكباً " أو كان صاحبهما واحد منفصلاً على نفسه في حالة دون أخرى ، نحو : " العصفور مغرداً أفضل منه ساكتاً " فيجب تقديم الحال للمفضل على اسم التفضيل بحيث يتوسط اسم التفضيل بينهما .

إذا كان العامل فيه معنى التشبية (دون أحرفُه) نحو : أنا فقيراً كسليم غنياً. (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص194 . 195) . ولكن عند ابن مالك ، كثر مجيء الحال مصدراً نكرةً ، ولكنه ليس بمقيس ؛ لمجيئه على خلاف الأصل ، ومنه " زيد طلع بغتةً " ف " بغتةً " مصدرٌ نكرة ، وهو منصوب على الحال ، والتقدير : زيد طلع باغتاً ؛ هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب الأخفشُ والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية ، والعاملُ فيه محذوف ، والتقدير : طلع زيد يبغتُ بغتةً ، ف (يبغت) عندهما هو الحال ، لا (بغتة) . وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا إليه ، ولكن الناصب له عندهم الفعلُ المذكورُ (وهو طلع) لتأوله بفعل من لفظ المصدر ، والتقدير في قولك (زيدٌ طلع بغتةً) : (زيد بغتَ بغتةً) ؛ فيؤولون (طلع) ببغت ، وينصبون به (بغتةً) (ابن عقيل ، ص 254 . 255) . فهو هنا يعلل لنصب الحال على المصدرية متبنياً آراء البصريين أنه شاذ وخلاف الأصل ولم يرفض رأى الكوفيين على أن الناصب للحال هو الفعل وأورد كلام الأخفش والمبرد أنه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف.

وكل تلك التعليلات تعد مما ييسر القاعدة ويقربها لذهن الدارس فتساعده على فهم ما يبتغيه بل واستخدامها في كلامه عن دراية بها لا عن جهل وتسليم بها من غير معرفة بها .

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

أهم النتائج :

من نتائج هذه الدراسة :

الهاشمي موسوعي التأليف فهو لم يتخذ ركناً واحداً في العربية بل ألف في الأفرع كلها .

الهاشمي من المعاصرين المعتدلين الذين لم يتعصبو لرأي معين في تعليل الأحكام النحوية .

اتكأ الهاشمي في جميع تعليلاته على ابن مالك وشراح ألفيته .

المصادر والمراجع

الرقم	المصادر والمراجع
1	1. السيد أحمد الهاشمي ، القواعد الأساسية للغة العربية ، ط1 ، تحقيق عماد زكي البارودي ، دار التوفيقيه للتراث ، القاهرة . 2. المفرد العلم في رسم القلم، ط1، المكتبة التجارية، مكة 1997م. 3. جواهر الأدب، الهاشمي، ط2، القاهرة، 1859م.
3	محمد محي الدين ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج1 ، دار التراث ، 1999م .
4	عمر رضا كحَّالة ، معجم المؤلفين ، ج1 ، دار إحياء التراث ، بيروت ، 1957م .
5	يوسف إليان ، معجم المطبوعات العربية والمعربة ، ج1 ،ط1 ، مكتبة اية الله مرعيّ ، مصر ، 1928م .